



WORLD BANK GROUP

بيان

بيان صحفي رقم 23/345

بيان السيد أجاى بانغا، رئيس البنك الدولي، والسيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، والسيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية، والسيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، حول مبادئ مراكش للتعاون العالمي

مراكش، المغرب – 11 أكتوبر/تشرين الأول 2023: بمناسبة انعقاد الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2023 في مراكش، صدر البيان التالي اليوم عن كل من السيد أجاى بانغا، رئيس البنك الدولي، والسيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، والسيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، والسيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب:

"بينما يحتشد المجتمع العالمي في مراكش، وجب علينا الوقوف صفا واحدا، متحدين على هدف حماية رعاينا المستقبلي والقضاء على الفقر المدقع. وقد بلغت آفاق النمو العالمي على المدى المتوسط أدنى مستوياتها منذ عقود. ونتجت عن الأزمات المتتالية آثار غائرة باتت أكثر وضوحا في الوقت الذي تكافح فيه بلدان عديدة من أجل التغلب على ارتفاع مستويات التضخم والدين، ومعالجة العجز الهائل في حجم التمويل اللازم لتوفير الخدمات الأساسية ودعم البنية التحتية والعمل المناخي، والتصدي لتزايد الفقر وعدم المساواة والهشاشة.

"وقد أصبح العالم أكثر عرضة للصدمات، مع تصاعد المخاطر المهددة للنمو والتنمية والوظائف ومستويات المعيشة، والتي أدت إلى اتساع فجوات عدم المساواة عبر البلدان وداخلها. وكانت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هي الأكثر تضررا. وقد ازداد عمق التباعد عن مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة، فأصبح العالم بدوره بعيدا عن مسار القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030.

"وأصبحنا أكثر إدراكا لأهم المخاطر والقوى المسببة للاضطرابات في الاقتصاد العالمي، حيث تتفاقم التهديدات الوجودية الناجمة عن تغير المناخ، والفروق المتنامية في مستويات الدخل والفرص، والتوترات الجغرافية-السياسية. وتنشأ عن التحول الرقمي السريع وغيره من التحولات التكنولوجية تحديات جديدة وفرص أيضا، وينبغي لجميع البلدان اللحاق بهذا الركب.

"وتمثل اجتماعات مراكش 2023 دعوة إلى تعزيز مساعي التعاون العالمي في مواجهة التحديات المشتركة، حتى يتسنى لنا بناء الصلابة وزيادة الفرص من أجل مستقبل أفضل.

"وفيما يلي مبادئ مراكش الأربعة للتعاون العالمي التي تتيح إطارا عاما للمساعدة في تسخير قوة تعددية الأطراف في خدمة الجميع.

1- إنعاش النمو المستدام الشامل للجميع

- تشجيع الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة وسيادة القانون والتجارة وبيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الجديدة وتوفير فرص العمل.
- التوسع في مصادر التمويل من خلال دعم تعبئة الموارد المحلية، وتوفير المزيد من الموارد الميسرة والتشجيع على فعالية استخدامها، والاستفادة من الموارد المتاحة من المانحين، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز التمويل من القطاع الخاص، مع تحسين كفاءة الإنفاق العام.
- معالجة الهشاشة من خلال فعالية استخدام آليات دعم الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، والتعاون في التصدي لمصادر انعدام أمن الغذاء والطاقة حول العالم.

2- بناء الصلابة

- تعزيز القدرات المؤسسية من خلال تقوية المؤسسات وأطر السياسات بدعم من المنظمات الدولية.
- الحفاظ على الاستقرار الخارجي من خلال اتباع السياسات الاقتصادية الكلية السليمة وتجنب انتقال التداعيات المربكة إلى البلدان الأخرى.

- تعزيز إدارة الدين العام وأطر التسوية من خلال تطوير إدارة الدين الخارجي والمحلي وتحسين كفاءة وسرعة عمليات إعادة هيكلة الديون.
- تعزيز آليات التأهب للأزمات العالمية والتخفيف من تداعياتها من خلال دعم صلابة سلاسل الإمداد، وزيادة التأهب للجوائح، وتقوية القطاعات المالية، وإجراء التصحيحات الاقتصادية الكلية في الوقت الملائم، وبناء أدوات الحماية الاجتماعية القابلة للتكيف، وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية.
- عزل النمو عن الخطر المناخي من خلال تنمية القدرات اللازمة لإدارة وتنفيذ استراتيجيات فعالة من حيث التكلفة للحد من خطر الكوارث والتخطيط، والتمكين من بناء وصيانة البنية التحتية المقاومة لصدمات المناخ والكوارث، وتعزيز الجهود الإقليمية في مواجهة التحديات البيئية التي قد تؤدي إلى الهجرة القسرية، بما في ذلك من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي وتشجيع ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه.

3- دعم الإصلاحات التحويلية

- تعجيل خطى التحول الأخضر من خلال جهود جميع البلدان العازمة على دعم خفض انبعاثات الكربون في اقتصاداتها استناداً إلى مبادئ اتفاقية باريس، مع ضمان أمن الطاقة عبر مراحل هذا التحول.
- إدارة التحولات التكنولوجية لتجنب التشرذم الرقمي، وتضييق الفجوة الرقمية، وتيسير تحديث نظم الدفع المحلية والعبارة للحدود وتعزيز كفاءتها، وتشجيع الشمول المالي. ويتعين بالتوازي وضع مجموعة من القواعد والنظم بالتنسيق عبر البلدان في مجالات الأصول المشفرة وحماية البيانات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.
- تعزيز النظم وآليات التأهب في القطاع الصحي من خلال العمل المشترك لدعم أمن الصحة العالمية عبر تحسين التغطية الصحية الشاملة، وتقوية نظم الصحة، وبناء آليات عالمية لضمان المساواة في الحصول على اللقاحات والأدوية.
- تعزيز عدالة التعليم وجودته لدفع الجهود العالمية الهادفة إلى توفير تعليم عالي الجودة وعادل وشامل للجميع، وزيادة فرص الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي، وتحسين الجودة لضمان التعلم في الفصول المدرسية.
- تحقيق المساواة بين الجنسين لتوفير الفرص الاقتصادية وتوسيع نطاق الاستفادة منها، وكذلك تمكين المرأة وإشراكها في العمل القيادي."

4- تعزيز منظومة التعاون العالمي وتحديثها

- تعزيز النظام النقدي الدولي وقواعده وأعرافه ومؤسساته للاستجابة لاحتياجات البلدان وتيسير التجارة والمدفوعات والتدفقات الاستثمارية عبر الحدود.
- تقوية النظام التجاري متعدد الأطراف لدعم التعاون والنمو الاقتصاديين العالميين بضمان قيامه على القواعد، ومبادئ عدم التمييز والعدالة والانفتاح والاحتوائية والاستدامة والشفافية، والآليات الفعالة لتسوية النزاعات.
- زيادة التعاون، حيث يلتزم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالعمل عن كثب مع شركاء لمساعدة البلدان الأعضاء في التصدي للتحديات والاستفادة من الفرص.